مشاريع الشرطة إلى الشبكة الطبية للمؤسسة السورية للتأمين

مشروع لافتتاح الصيدلية التأمينية لتحسين الخدمة والتخفيف من سوء الاستخدام

عبد الهادي شباط

بيّن مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين نزار زيود أن المؤسسة تعمل على تطوير الخدمة التأمينية والارتقاء بمستوى جودتها في مختلف الفروع التأمينية ومنها التأمين الصحي الذي يمنح مساحة واسعة من عمل المؤسسة، كاشفاً لـ«الوطن» عن جملة من الإجراءات التي يتم العمل عليها لتحسين ملف التأمين الصحي ورفع جودة هذه الخدمة التي تقدمها المؤسسة السورية للتأمين عبر مختلف فروعها وأهمها خطة المؤسسة وسعيها لضم مشافي الشرطة إلى الشبكة الطبية للمؤسسة السورية للتأمين وذلك بعد ضم مشافي وزارة الدفاع إلى الشبكة الطبية للمؤسسة مع منح أعفاء ١٠٪ داخل المشفى للمؤمن له لدى المؤسسة الذي يتلقى الخدمة من مشافي إدارة الخدمات الطبية العسكرية ومشافي الشرطة، وإعفاء ٢٥٪ من نسبة التحمل للزيارات الخارجية.

وأضاف: يتم العمل على مشروع لافتتاح الصيدلية التأمينية، التي ستكون مخصصة فقط لحاملي بطاقة المؤسسة العامة السورية للتأمين، مع تأمين فرصة التعاقد المباشر مع معامل الأدوية أو المستودعات، الأمر الذي يخفض سعر الدواء وبالتالي يخفض نسبة التحمل ١٠٪ التي سيتم إعفاء المؤمّن منها، ويحقق وفراً في الحد المالي للمؤمن له للإجراءات الخارجية والحد من سوء الاستخدام وكسب رضا المؤمن له وتخفيف الضغط والشكاوى بملف التأمين الصحي، وضغ المتبقي من نسبة التحمل كإيراد لمصلحة محفظة التأمين من خلال إيداعها بالحساب المفتوح للتأمين الصحي بالمؤسسة، وغيرها الكثير من المنافع التي يمكن تحصيلها من هذا المشروع، وأنه في حال نجاح التجربة ستتم زيادة العدد ضمن مدينة دمشق وريفها، وكذلك سيتم العمل على إحداث صيدلية تأمينية مماثلة في كل محافظة من محافظات القطر وزيادتها حسب الحاجة.

> ١٠٪ من بدلات تأمين الأخطار على عقود السيارات لمزودي خدمات التأمين الصحي

وكذلك سيتم تعميم تجربة الاستثمار لتشمل المراكز الطبية التي تدعم وتحسن خدمة التأمين الصحي المقدمة من قبل المؤسسة كخطوة لاحقة بعد اعتماد الصيدلية وتباين مدى نجاحها لتكون نقطة بداية تحقق أهدافاً متعددة للمؤسسة المؤمّن له.

كما بيّن زيود أنه يتم العمل لمنح حسم ١٠٪ من بدلات تأمين جميع الأخطار على عقود السيارات لمزودي التأمين الصحي من أطباء وصيادلة وأصحاب المشافي والمخابر المسجلة أسماؤهم ضمن شبكة المؤسسة كذلك للأطباء العاملين لدى شركات إدارة النفقات الطبية ومديري هذه الشركات بموجب كتاب صادر عن الشركة ذاتها، مع التوجيه لمديرية تأمين الحريق بمنح هذا الحسم نفسه لمزودي الخدمة، وأنه يتم العمل على تعديل نسبة الأتعاب الإدارية للعقد الصحي الاقتصادي واقتراح إحداث دوائر في مديرية التأمين الصحي مما ينعكس إيجاباً على عمل المديرية والطبيعة الخاصة لهذه المديرية نتيجة تعدد الأطراف المشاركة في العملية التأمينية (مزودو خدمة، جهات متعاقدة، شركات التأمين، شركات إدارة النفقات الطبية) والسعي لتفعيل دوائر التأمين الصحي وإحداث دوائر للجهات التي لا يوجد لديها دوائر تأمين صحي مع ضرورة تفعيل حلقة التواصل مع مديرية التأمين الصحي بالمؤسسة العامة السورية للتأمين.

وأيضاً السعي لإصدار توجيه بإلزام كافة مزودي الخدمة على اختلاف اختصاصاتهم بضرورة استقبال حاملي بطاقة التأمين الصحي العائدة للمؤسسة العامة السورية للتأمين، والعمل للحصول على الموافقة اللازمة أصولاً لتشكيل لجنة طبية دائمة من خارج شركات إدارة النفقات الطبية لإعادة تقييم مؤمني الدواء المزمن لدى كافة الجهات.

يشار إلى أن ملف التأمين الصحي تم بحثه مطولاً تحت اسم المشروع الوطني للتأمين الصحي ويتم تداوله لتدارك بعض الملاحظات والتدقيق في بعض مواده وأنه يتم العمل على حث الجهات المعنية بالمشروع لتحديد الآليات التنفيذية له ليتم بحثها مع اللجان الخاصة واعتماد الآليات والتطبيقات الممكنة والأكثر فاعلية منها بما يخدم القدرة على تنفيذ المشروع الذي قسّم المستفيدين لثلاث شرائح يتم تخديمها تباعاً، في حين يتم العمل لبحث تأمين التمويل اللازم لهذا المشروع وفق خطة وسياسة تمويل خاصة به.

طرطوس تبادر وتقترح إحداث جمعية متخصصة للتأمين على الزراعات المحمية بعيداً عن الصندوق وشركات التأمين

قطنا لـ«الوطن»: تم تشكيل لجنة لوضع منظومة متكاملة للموضوع

هيثم يحيى محمد

تتعرض الزراعات المحمية في محافظة طرطوس كل عام لأضرار كبيرة نتيجة الظروف الجوية والعواصف الهوائية «تنين بحري» والكوارث الطبيعية ما أدى ويؤدي إلى الحاق أفدح الخسائر بالفلاحين الذين يملكون البيوت البلاستيكية المدمرة والمزارعين الذين يعملون فيها ويؤثر سلباً في استمرارهم في العمل بهذه الزراعات المهمة التي تغذي أسواق كافة المحافظات بمختلف أنواع المنتجات الزراعية ويجعل هؤلاء وغيرهم يرفعون الصوت عالياً مطالبين بالتعويض عن الأضرار والخسائر التي حصلت دون جدوى بسبب نظام صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية الذي لا يتيح التعويض إلا ضمن شروط قاسية ولعدم وجود تأمين زراعي مناسب حتى الآن.

هذا الواقع دفع محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى لتقديم مبادرة لوزارة الزراعة تضمنت مقترحاً بإحداث جمعية متخصصة بالتأمين على هذه الزراعات متجاهلاً بذلك شركات التأمين الموجودة، ويقول أبو سعدى لـ«الوطن» رداً على أسئلتها المتعلقة بالأسباب الموجبة لهذا المقترح الذي يتجاوز فيه صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية وشركات التأمين: إن واقع التعويض الحالي للإخوة الفلاحين غير كاف فقد تضمّن صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي مجموعة من الشروط صعبة التحقق بالنسبة للزراعات المحمية كما أن نسبة التعويض متدنية مضيفاً أن هذه الشروط تتضمن أن يتضرر أكثر من ٥ بالمئة من مساحة المحصول المزروع في القرية وأن يتجاوز الضرر ٥١ بالمئة من حجم الإنتاج الزراعي لدى المزارع وأن يكون المزارع مرخصاً أو منظماً زراعياً بتاريخ حدوث الضرر وأن يتقدم بطلب إلى وحدته الإرشادية خلال ١٥ يوماً من حدوث الضرر وقبل زوال أثره.

وتابع المحافظ: كما أن نسبة التعويض تكون من تكاليف الإنتاج المعتمدة من مديرية الاقتصاد بوزارة الزراعة عام حصول الضرر وفق التالي: ١٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج إذا كانت نسبة الضرر على الإنتاج بين ٥١ و٦٠ بالمئة من حجم الإنتاج و١٥ بالمئة من تكاليف الإنتاج إذا كانت نسبة الضرر على الإنتاج بين ٧٠ و٨٩ بالمئة من حجم الإنتاج و٢٠ بالمئة إذا كانت نسبة الضرر بين ٩٠-١٠٠ بالمئة من حجم الإنتاج.

فعلى سبيل المثال إذا تضرر مزارع لديه بيوت بلاستيكية مساحتها ٥٠ دونماً مزروعة بمحصول معين، فيجب أن يتضرر أكثر من ٥ بالمئة من المساحة المزروعة بهذا المحصول على مستوى القرية، وأن تزيد نسبة الضرر على الإنتاج الزراعي المتوقع عند المزارع المتضرر على ٥١ بالمئة من حجم الإنتاج.. عندها يستحق المزارع بعد أن يحقق باقي الشروط تعويضاً حده الأعظمي ٢٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج فقط «ذلك إذا كانت نسبة الضرر على الإنتاج بين ٩٠-١٠٠ بالمئة من حجم الإنتاج».

في ضوء ما تقدم يقول أبو سعدى: اقترحنا على وزارة الزراعة إحداث نظام تأمين على الزراعات المحمية بصك تشريعي، أو إصدار قرار تنظيمي بإحداث جمعية متخصصة بالتأمين على الزراعات المحمية فقط، وبنظام داخلي «صدر النظام الداخلي عن وزير الزراعة برقم حساب لصندوق الجمعية وتحت إشراف وزارة الزراعة والجهاز المركزي للرقابة المالية» بحيث يتضمّن دفع مبلغ مادي سنوي إلزامي لكل مزارع بقيمة ٥٠ ألف ليرة سورية كتأمين عن كل بيت بلاستيكي «في طرطوس نحو ١٤٠ ألف بيت بلاستيكي وبالتالي المبلغ المتوقع لصندوق الجمعية هو ٧ مليارات ليرة سورية، وسيزداد بصورة تراكمية سنوية»، وبالتالي يمكن التعويض للإخوة المزارعين المتضررين ودفع تكاليف كامل الأضرار مع فوات المنفعة السنوية المقدرة، وهذا الأمر لا يكلف خزينة الدولة أي نفقات.

وعن سبب اقتراحه إحداث جمعية بدل مطالبته بالتأمين عن طريق شركات التأمين أجاب المحافظ: كل المبالغ التي تدخل لصندوق الجمعية المقترحة سوف تخصص للتعويض على المتضررين عن الخسائر وفوات المنفعة وما تبقى من مبالغ يبقى في الصندوق لمصلحة الفلاحين أما في شركات التأمين فإن ما يبقى من مبالغ يذهب كأرباح لهذه الشركات.

«الوطن» تابعت الأمر مع وزير الزراعة محمد حسان قطنا وسألته عن مصير اقتراح محافظ طرطوس فأوضح أنه تم تشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية ومشاركة الجهات المعنية لوضع منظومة متكاملة لهذا الموضوع.

«السورية للتجارة» تطرح البطاطا في صالاتها بـ٦٠٠ ليرة

مدير فرع دمشق لـ«الوطن»: لدينا مخزون قادر على تغطية احتياجات السوق لأكثر من شهر

علي محمود سليمان

طرحت المؤسسة السورية للتجارة كميات من مادة البطاطا في جميع صالاتها بسعر ٦٠٠ ليرة سوية للكيلو غرام الواحد، في إطار عملية التدخل الإيجابي التي تقوم بها المؤسسة وللحد من ارتفاع سعر المادة في الأسواق وتوفرها للمواطنين بصنف وسعر مناسبين.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدد من صالات المؤسسة بدمشق تحدث عدد من المواطنين بأن هذه الخطوة جيدة وتخفض من الأسعار قليلاً حيث إن سعر كيلو البطاطا في الأسواق حالياً ٨٢٥ ليرة سورية وفي حال كان الشراء بالكيس يصبح السعر ٧٢٥ ليرة سورية، وقد رأى المواطنون أن السعر المطروح من المؤسسة جيد ومناقس، ولكن تمنوا لو يتم طرح مواد أخرى من الخضار والفواكه بأسعار منافسة، لكون جميع أسعار المواد في الأسواق تشهد ارتفاعاً جنونياً وغير مسبوق.

كما أشار عدد آخر من المواطنين إلى ضرورة زيادة الانتشار الجغرافي لصالات المؤسسة في دمشق وباقي المحافظات لكونها لا تغطي جميع الأحياء والأسواق والعديد من المواطنين يجدون صعوبة في الوصول إلى الصالات البعيدة عن أحيائهم السكنية.

وحول هذا الموضوع بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في دمشق لؤي حسن في تصريحه لـ«الوطن» بأن لدى المؤسسة مخزوناً جيداً من مادة البطاطا لطرحها في جميع صالاتها، والمؤسسة قادرة على تغذية صالاتها بالمادة بما يلبي احتياجات المواطنين لمدة تزيد على الشهر.

وأوضح حسن بأن السعر المحدد لكيلو غرام البطاطا وهو ٦٠٠ ليرة سورية يعادل سعر التكلفة مع هامش تغطية النفقات بما يدعم دور المؤسسة بالتدخل الإيجابي وتوفير المادة للمستهلك بسعر جيد ومنافس للأسواق، مع الإشارة إلى أن كامل الكميات المطروحة من البطاطا هي إنتاج محلي وتم تسويقها من المزارع مباشرة وهي من الصنف الجيد والقابل للتخزين.

مشيراً إلى أن الكميات التي تطرح في الصالات تختلف من صالة لأخرى بحسب قدرة الصالة على الاستيعاب، فهناك صالات تستوعب نصف طن وهناك صالات تستوعب طناً من المادة أو أكثر، وفي اليوم الأول تم طرح ١٥ طناً من مادة البطاطا في جميع صالات دمشق، وفي حالة تم بيع كامل الكمية فهناك إمكانية لتزويد الصالات بشكل فوري لكون المخزون جيداً من المادة.

منوهاً إلى أنه تم تحديد البيع بالكيلو وليس بالشنتة أو الكيس كما هو شائع في الأسواق، وهذا أفضل للمواطن لكونه يستطيع شراء الكمية التي يحتاجها وينتقي حبات البطاطا بنفسه بدلاً من شراء كيس بوزن ٢٥ كيلو غراماً ويحتمل أن يحتوي على حبات بطاطا تالفة.

مضيفاً: إن طرح مادة البطاطا حالياً ممكن لكونها قابلة للتخزين لمدة أسبوع أو عشرة أيام، في حين باقي الخضار والفواكه المطروحة في صالات المؤسسة بدمشق فهي من الموسم الشتوي وغير القابلة للتخزين، وإنما تخضع لحركة البيع في السوق وفق العرض والطلب، ومع ذلك فإن المؤسسة تقوم بطرح جميع الخضار والفواكه في صالاتها وفق أسعار النشرة السعرية المحددة من الوزارة وهي تنافس الأسواق بهذه الأسعار، والتي تشهد حالة فلتان سعري لأغلبية السلع والمنتجات.

وفي سياق آخر كشف حسن أن عمليات بيع المواد المدعومة عبر البطاقة الإلكترونية تجري بشكل جيد في جميع صالات المؤسسة بدمشق، ولكن ما يميز التوزيع في دمشق عن باقي المحافظات هو أن التوزيع يكون بكميات كبيرة ولكن نسبة التوزيع تكون قليلة نتيجة الضغط الزائد على صالات المؤسسة في دمشق، حيث إن هناك العديد من المواطنين يسجلون طلبات الاستلام في صالات دمشق وهم من محافظات أخرى مثل ريف دمشق والقنيطرة ودرعا وهو ما يشكل زيادة ضغط على الصالات ويخفض نسبة التسليم.

وكمثال فقد تم بيع كمية ١٢٠ طن سكر و١٠٠ طن رز وحوالي ٥٠ ألف حصة شاي يوم الخميس الفائت وهذه الكمية تعد كبيرة في يوم واحد ولكنها لا تشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد الطلبات المسجلة، فبحسب البيانات المتعلقة بعدد البطاقة الإلكترونية المسجلة في دمشق نجد أن عددها نحو ٤٧٥ ألف بطاقة، في حين الطلبات المسجلة للاستلام من صالات دمشق تزيد على ٥٥٠ ألف طلب، أي إن هناك أكثر من ٧٥ ألف بطاقة مسجلة للاستلام في دمشق وهي من غير محافظة.

وفيما يتعلق بمادة زيت دوار الشمس أوضح مدير فرع دمشق بأنه لم يتم استلام أي كميات جديدة من معمل التعبئة ليتم طرحها في الصالات، وعند استلام الكميات الجديدة سيتم طرحها بشكل فوري للبيع المباشر للمواطنين.

عائدات تصدير ١٥ طن كمأة من القطع الأجنبي تعادل عائدات تصدير ١٥ براداً محملة بالخضر

قسومة لـ«الوطن»: صادرات الخضر والفواكه إلى العراق والخليج ازدادت وتحسّن مرتقب في نيسان

رامز محفوظ

أكد نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة لـ«الوطن» أن صادرات الخضر والفواكه إلى العراق ودول الخليج ازدادت خلال اليومين الماضيين بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة قياساً للصادرات خلال الأسبوع الماضي.

وبين أنه منذ أسبوع كان يتم تصدير ما بين ٢٠ و٢٥ براداً يومياً محملة بالخضر والفواكه إلى العراق ودول الخليج، أما منذ يومين فيتم تصدير نحو ٣٨ براداً يومياً.

ولفت إلى أنه تم تصدير أمس الأول ٢٠ براداً محملة بالبرتقال والتفاح والملفوف والجزر بالإضافة للكمأة وأنواع أخرى عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن باتجاه دول الخليج كما تم تصدير ١٨ براداً إلى العراق محملة بالأنواع السابقة من الخضر والفواكه عدا الكمأة.

وأشار قسومة إلى أن دول الخليج وخصوصاً السعودية والكويت ترغب بالكمأة بشكل كبير مهما كانت الكمية المصدرة إلى هذه الدول كبيرة من الكمأة من ستأخذها، مبيناً أن تصدير الكمأة إلى السعودية والكويت بدأ منذ نحو ٢٥ يوماً مع بداية إنتاجها.

وأوضح قسومة أن عائدات تصدير الكمأة من القطع الأجنبي تعتبر كبيرة قياساً لعائدات تصدير الخضر والفواكه إذ إن عائدات تصدير ١٥ طناً من الكمأة تعادل عائدات تصدير ١٥ براداً محملة بالخضر، لافتاً إلى أن سعر كيلو الكمأة حالياً يحدود ٧٠ ألف ليرة والكمأة الكبيرة البيضاء سعر الكيلو الواحد منها بحدود ١٠٠ ألف ليرة، أما سعر أي نوع من الخضر فلا يتجاوز ألف ليرة.

وبين أن إنتاج الكمأة العام الحالي أقل من إنتاجها العام الماضي لكن أسعارها مرتفعة بشكل كبير العام الحالي، مشيراً إلى أن إنتاجها يزداد مع برودة الطقس لكن في حال استمرت درجات الحرارة بالارتفاع حالياً من الممكن أن ينتهي إنتاجها خلال الأيام القليلة القادمة.

وعن العوائق التي تعترض الصادرات والمقترحات لحلها بين قسومة أنه تم إرسال مذكرة من نحو أسبوع إلى مجلس الوزراء تم الطلب من خلالها بإعفاء البضائع المصدرة من الرسوم الجمركية والطلب بألا يتم إنزال البضائع عند تفتيش الشاحنات في الطرقات كي لا تتعرض للتلف وأن يتم تفتيشها وفحصها من خلال السكنر، كما تم الطلب بأن يتم دعم الصادرات من هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات نقداً وأن يتم إعطاء المصدر هذا الدعم نقداً.

وبخصوص موضوع تخفيض أو إلغاء الرسوم التي تفرضها الأردن على البضائع التي تعبر أراضيها باتجاه دول الخليج أوضح قسومة أنه منذ مدة قصيرة قام رئيس اتحاد غرف التجارة الأردنية بزيارة إلى سورية وتمت مناقشة الموضوع معه وكان رده بأنه في حال تم إلغاء الرسوم المفروضة على السيارات الأردنية التي تدخل الأراضي السورية سيتم إلغاء الرسوم المفروضة على الشاحنات التي تعبر الأراضي الأردنية وفي حال تم تخفيض هذه الرسوم سنقوم بتخفيضها.

ونوه قسومة بأن الأردن تأخذ رسم عبور عن كل شاحنة سورية تعبر أراضيها باتجاه دول الخليج ١٥٠٠ دولار، مبيناً أن ما يدخل سورية يومياً بحدود ٥ سيارات أما ما يدخل الأردن يومياً ويعبر باتجاه دول الخليج أحياناً فقد يصل لحوالي ١٠٠ شاحنة لذا فإنه في حال إلغاء الرسوم فإننا سنستفيد أكثر من الأردن.

ولفت قسومة إلى أنه منذ بداية العام الحالي تحسنت الصادرات وازدادت بنسبة ٥٠ بالمئة عن العام الماضي، مبيناً أنها ستتحسن بشكل أكبر بداية شهر نيسان القادم مع بدء إنتاج الخضر والفواكه الصيفية.